

أثر تداخلِ نظاميِّ المسؤوليةِّ المدنيَّةِ في القانونِ المدنيِّ الأُردنيِّ
(دراسةٌ مُقارَنةٌ)

أُعدتْ مِنْ قِبَلِ

هبة سالم أحمد أبو جماعة

أشرفَ عَلَيْهَا

الدُّكتور محمد العماوي


قُدِّمَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ

إلى كُليَّةِ الحُفُوقِ كَجُزِّهِ مِنْ مُتَطَلِّباتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ في القانونِ
الخاصِ

تشرين الثاني 2019

نموذج تفويض

أنا الطالبة هبة سالم أحمد أبو جماعة، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

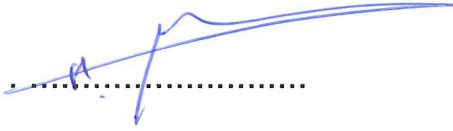
التوقيع: 

التاريخ: ١٢ / ١١ / ١٩٠٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "أثر تداخل نظامي المسؤولية المدنية في القانون المدني الأردني (دراسة مقارنة)" وأجيزت بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٩.....

التوقيع



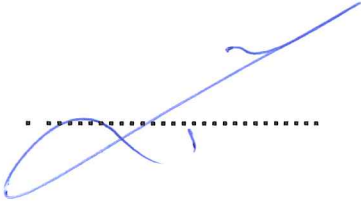
أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور محمد العمادي

أستاذ القانون المدني المساعد/ رئيساً ومُشرِّفاً.

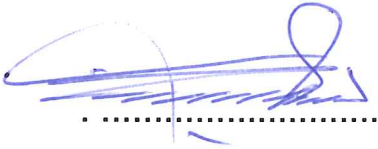
الأستاذ الدكتور مالك أبو نصير

أستاذ القانون المدني/ عضواً داخلياً.



الأستاذ الدكتور ياسين الجبوري

أستاذ القانون المدني/ عضواً خارجياً (جامعة الزيتونة).



الإهداء

إلى السراج المُنير في حياتي أبي وأمي.

إلى من كان رحيلها نقطة تحول في حياتي روح شقيقتي منال.

إلى من رحل عنَّا بجسده ولا زالت روحه تحوم حولنا روح شقيقي فؤاد.

إلى من يرافقني مسيرة حياتي بالدعم والمؤازرة زوجي.

إلى الشمعات المضيئة في حياتي ... ابنائي (رهف، ينال، رفيف، ليان).

إلى كل من قدم لي يد المساعدة، ووقف إلى جانبي في سبيل إنجاز هذا العمل

إلى كل طالبٍ علمٍ

أهديكم جهدي هذا.....

شُكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعميق الإمتنان إلى من أشرف على هذا العمل

الدكتور محمد العماوي

وذلك اعترافاً مني بجميلك، وعظيم صنعك، لما وجهتني إليه أثناء هذه الدراسة، من ملاحظات، كان أثرها جلياً واضحاً في تصويب ما شابها من نقص، فكنت خير معلمٍ، ولم تبخل علي بالنصح والإرشاد في سبيل تذليل الصعوبات، التي واجهتني أثناء هذه الدراسة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة؛ لتخصيص جزءاً ثميناً من وقتهم؛ لغايات مناقشة هذه الدراسة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

جزاكم الله كل خيرٍ عني...

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ز	الملخص
1	المقدمة
7	الفصل الأول: ماهية نظامي المسؤولية المدنية
9	المبحث الأول: نظرية ازدواج نظامي المسؤولية المدنية (النظرية التقليدية)
11	المطلب الأول: أسس ازدواج نظامي المسؤولية المدنية
11	الفرع الأول: أساس ازدواج نظامي المسؤولية المدنية
14	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لإزدواج نظامي المسؤولية المدنية
17	المطلب الثاني: أسانيد أنصار نظرية ازدواج نظامي المسؤولية المدنية
17	الفرع الأول: الفروقات الخاصة بالناحية الموضوعية
29	الفرع الثاني: الفروقات المتعلقة بالشكل والإثبات
31	المبحث الثاني: نظرية وحدة نظامي المسؤولية المدنية (النظرية الحديثة)
32	المطلب الأول: أسس وحدة نظامي المسؤولية المدنية
32	الفرع الأول: أساس وحدة نظامي المسؤولية المدنية
37	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لوحدة نظامي المسؤولية المدنية
41	المطلب الثاني: أسانيد أنصار نظرية وحدة نظامي المسؤولية المدنية
41	الفرع الأول: الفروقات الخاصة بالناحية الموضوعية
58	الفرع الثاني: الفروقات المتعلقة بالشكل والإثبات
67	الفصل الثاني: الجمع والخيرة بين نظامي المسؤولية المدنية

69	المبحث الأول: الجمع بين نظامي المسؤولية المدنية
70	المطلب الأول: ماهية الجمع بين نظامي المسؤولية المدنية
70	الفرع الأول: مفهوم الجمع بين نظامي المسؤولية المدنية
73	الفرع الثاني: صور الجمع بين نظامي المسؤولية المدنية وحكم القانون فيها
82	المطلب الثاني: اجتماع طريقين للتعويض
82	الفرع الأول: اجتماع التعويض مع مبلغ التأمين
91	الفرع الثاني: اجتماع التعويض مع النفقة أو إيراد مُرتب أو مع الضمان الاجتماعي
104	المبحث الثاني: الخيرة بين نظامي المسؤولية المدنية
104	المطلب الأول: ماهية الخيرة بين نظامي المسؤولية المدنية
105	الفرع الأول: مفهوم الخيرة بين نظامي المسؤولية المدنية
106	الفرع الثاني: موقف الفقه القانوني والقضاء من مسألة الخيرة بين نظامي المسؤولية المدنية
121	المطلب الثاني: التكييف القانوني لدعوى المسؤولية ودور القضاء والخصوم فيها
122	الفرع الأول: التكييف القانوني لدعوى المسؤولية المدنية ودور القضاء والخصوم فيها
127	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لمسؤولية الطبيب المدنية
143	الخاتمة
149	قائمة المراجع

أثر تداخلِ نظاميِّ المسؤوليةِّ المدنيَّةِ في القانونِ المدنيِّ الأردنيِّ (دراسةٌ مقارَنةٌ)

أُعدتْ مِنْ قِبَلِ

هبة سالم أحمد أبو جماعة

أشرفَ عَلَيَّهَا

الدُّكْتُور محمد العماوي

ملخص

تتناول هذه الدراسة، البحث في الأثر المترتب على تداخل نظامي المسؤولية المدنية؛ أي البحث في الحالات التي تجتمع فيها أركان، وعناصر المسؤولية العقدية، والمسؤولية عن الفعل الضار، في فعلٍ واحدٍ، وما يترتب على ذلك من بروز إشكاليتي: الجمع، والخيرة، بين هذين النظامين.

وعلى ضوء ذلك كان لا بدّ من البحث في النظريات السابقة التي قبلت بشأن: ازدواج نظامي المسؤولية المدنية، أو وحدتهما؛ ذلك أنّ القول بأنّ كلا نظامي المسؤولية المدنية هو واحد، وأنّه لا فرق بينهما، لا يؤدي بالنتيجة إلى نشوء إشكاليتي: الجمع والخيرة في حال اجتماع كلا المسؤوليتين في الفعل ذاته. في حين أنّ القول بازدواج نظامي المسؤولية المدنية، أو على الأقل إقرار وجود اختلافات بين هذين النظامين؛ يعني بالنتيجة بروز إشكاليتي: الجمع والخيرة في حال اجتماع هاتين المسؤوليتين في الفعل ذاته؛ ذلك أنّ لكل نظام أحكامه، وأطره الخاصة به.

وبالنتيجة توصلت الباحثة بخلاصة هذه الدراسة، إلى أنّ أساس المسؤوليتين: العقدية، والتقصيرية (الفعل الضار) في التشريع الأردني هو واحد، وهو الإخلال بالالتزام سابق، سواء:

أكان مصدر هذا الإلتزام هو الفعل الضَّار (في المسؤوليَّة عن الفعل الضَّار)، أم العقد (في المسؤوليَّة العقديَّة)، وأنَّ هاتين المسؤوليتين تختلفان فقط من حيث الطبيعة، القائمة على إختلاف مصدر كل منهما، الأمر الذي يترتب عليه إختلافهما في الأحكام المُنطبقة على كل منهما.

كما وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة أيضًا إلى أنَّه وعلى الرغم من غياب النَّص التشريعي الذي يُعالج مسألتي الجمع، والخيرة، بين نظامي المسؤوليَّة المدنيَّة سواء: في القانون الفرنسي، أم المصري، أم الأردني، إلاَّ أنَّ هذه المسألة تتعارض مع قواعد، ومبادئ قانونيَّة راسخة، ومع نصوص قانونيَّة أُخرى، ومن هنا كان الإجماع منعقد حول عدم جواز الجمع بين نظامي المسؤوليَّة المدنيَّة.

واختلف الفقه القانوني، والقضاء سواء الأردني أم المقارن في مسألة الخيرة بين نظامي المسؤوليَّة المدنيَّة، إذ انقسم الفقه القانوني حول هذه المسألة إلى جانبين: جانب مؤيد لمسألة الخيرة بين نظامي المسؤوليَّة المدنيَّة، وجانب مُنكر لهذه الخيرة. في حين ذهب القضاء الفرنسي إلى القول: بعدم جواز الخيرة بين نظامي المسؤوليَّة المدنيَّة، إلا في حالي الخطأ التبادلي، والفعل المكون لجرم جزائي، إذ ينعقد الخيار للمضروب في هاتين الحالتين في أن يُقيم دعواه وفقًا لأحكام المسؤوليَّة العقديَّة، أم التَّقصيرية؛ وذلك تبعًا لما يراه أصلح له. أمَّا بالنسبة لموقف القضاء الأردني والمصري من هذه المسألة فقد ذهب إلى القول: بعدم جواز الخيرة بين نظامي المسؤوليَّة المدنيَّة، وأنَّه في حالي الغش والخطأ الجسيم تنقلب المسؤوليَّة من عقديَّة إلى مسؤوليَّة تقصيرية (الفعل الضَّار).